



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الخريفية 2008 م - العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 18 محرم 1430
الموافق 15 جانفي 2009

فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 18 محرم 1430
الموافق 15 جانفي 2009

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية؛
– السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
– السيد جمال ولد عباس، وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج؛
– السيد الهاشمي جيار، وزير الشباب والرياضة؛
– السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومرافقيهم؛ أستأذنكم في هذه المناسبة وعلى خلاف العادة أن ألقى بعض الكلمات أمامكم؛ كلمات تفرضها المناسبة، مناسبة معاناة إخواننا في غزة، الجزائريون كافة عبروا عن موقفهم التضامني وقمنا في المجلس بوقفة وأعتقد أن المناسبة تفرض علينا أن نلقي بعض الكلمات وهذا أضعف الإيمان لنصرة إخواننا في غزة وفي فلسطين والتضامن معهم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يمكننا الشروع في هذه الجلسة المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية دون التعبير مجدداً عن موقفنا المتضامن مع أشقائنا في فلسطين، وتعاطفنا مع عائلات شهدائها رحمهم الله والدعاء للجرحى منهم

بالشفاء.

لا يمكننا أن نسكت حول كل ما جرى ويجري يومياً في قطاع غزة من أفعال فظيعة وجرائم شنيعة تستعمل فيها كافة أنواع أسلحة الدمار المحرم منها دولياً وغير المحرم، جرائم ترتكب في حق الأطفال والنساء والشيوخ من أبناء شعب فلسطين.

ولا يمكننا السكوت عن هذه الأفعال دون أن نندد ونستنكر وندعو إلى ضرورة وقف المجزرة ووضع حد لعمليات التخريب والهدم والدمار المصاحب بالحصار الذي فرض من سنوات.

لا يمكننا أن نبقي لا مبالين بما تمارسه إسرائيل من خروقات يومية صارخة مخالفة لمضامين كافة المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية.

ولا يمكننا القبول باستمرار تطبيق سياسة الحصار التي تحول دون مرور المواد الغذائية والدواء إلى مواطني غزة دون التنديد بهذه السياسة والدعوة إلى واجب رفعها.

إننا لا نفهم ولا يمكننا أن نتفهم موقف الأمم المتحدة في عدم لعب دورها المكرس وتطبيق قراراتها خاصة تلك التي جاءت ملزمة بموجب أحكام ميثاقها، حتى لو أن هذه المقررات كانت في حد ذاتها منقوصة ولا تفي بالغرض.

وفي السياق ذاته فإننا لا نجد المبررات المقنعة لفهم موقف بعض أعضاء الأسرة الدولية الصامت أو المتواطئ أو الداعم للفظائع الجارية في غزة. ولا نفهم كيف أن هذه الدول تقنع نفسها بمبررات واهية لا يقبل بها العقل ولا يبررها المنطق.

إننا لا نفهم كيف أن بعض هذه الدول تساند موقف إسرائيل في غلق المعابر المؤدية إلى غزة بحجة أن الفلسطينيين يهربون السلاح عبرها ولا تجد مانعاً – في هذا الوقت تحديداً – في رسو البواخر المشحونة بأحدث أنواع الأسلحة الموجهة لقتل المدنيين من أبناء فلسطين.

إننا في الجزائر - وليس هذا بالأمر الجديد - عبرنا عن موقفنا الداعم لفلسطين وسوف نستمر فيه إلى أن يسترجع هذا الشعب حقوقه كاملة، وهذه المرة أيضا ومنذ اللحظات الأولى وقف الجزائريون في الطليعة منددين ومتضامنين وما المظاهرات ووقفات التضامن التي وقفها هؤلاء وفي مختلف مدن وقرى الجزائر إلا واحدة من الشواهد المترجمة لهذا الشعور.

وفي إطار المجهود العربي المشترك عبرت الجزائر من مدة عن جاهزيتها لبذل كل ما يمكن القيام به من أجل القضية، وهي تحت القيادة الحكيمة للسيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، لم تُقصر يوما في واجبها تجاه فلسطين وبدون منة سوف تستمر، وفي البرلمان فإننا كنا وسنكون دائما في المقدمة ولن نتردد في القيام بأي تحرك يفيد القضية.

كنا في القاهرة خلال الفترة الأخيرة وكنا في صور بلبنان، وشاركنا في اسطنبول لنصرة القضية، وسنظل نتحرك بكل قدراتنا وبكل جهودنا في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لنصرة شعب فلسطين إلى أن يسترجع كامل حقوقه المشروعة في تحقيق الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس، مع فلسطين كنا، ومع فلسطين سنظل،

المجد والخلود لشهداء غزة وشهداء فلسطين والتضامن والتعاطف مع كافة أسر شهداء القضية والدعاء للجرحى منهم بالشفاء العاجل إن شاء الله. والآن أطلب منكم، سيداتي وسادتي، أن نقف وقفة صمت، نرحمنا على الشهداء وقفة تضامن مع أبناء القطاع بل مع أبناء فلسطين.

(الوقوف دقيقة صمت نرحمنا على أرواح شهداء قطاع غزة بفلسطين)
الله يرحم الشهداء.

نعود الآن لاستئناف أشغالنا ونشرع بداية بالاستماع إلى مضمون سؤال السيد رشيد عساس الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية.

السيد رشيد عساس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

إننا نستغرب كيف يقبل البعض من هذه الدول بالمنطق الذي يساوي ما بين الجاني والمجني عليه لتبرير مساندة العدوان والموافقة على استمرار الجريمة، وانتساءل أيضا كيف يلام الفلسطينيون على رفضهم التسليم ببعض البنود لبعض المخططات هي في مضامينها عقود إذعان حقيقية تتجاهل حقوق ووجهات نظر الفلسطينيين.

أي منطق هذا الذي يتحكم في التحليل وفي الممارسة السياسية السائدة في المنطقة؟

أيتها السيدات، أيها السادة، أمام هذا الوضع الذي لا يستند إلى العقل والمنطق نتساءل هل العدوان الذي استهدف قطاع غزة هو عدوان موجه إلى فصيل فلسطيني معين أم أنه يستهدف شعبا بكامله؟ وهل الغزو الإسرائيلي وقع لتحقيق غاية عسكرية معينة، مؤقتة أم هو جاء لتنفيذ خطة مبيتة ترمي إلى الاستحواذ النهائي على وطن وإنهاء قضية؟

وفي كل الحالات فإن ما يجري في غزة سوف يكون سببا ومبررا لتأجيل علاج أزمة لفترة لن تكون قريبة، لكن عملية إطفاء الحريق وإيقاف المجزرة تبقى اليوم أكثر من مطلب عاجل وضرورة تتوجب لتحقيقها جملة من الشروط من بينها وقف العدوان على قطاع غزة وإيقاف فصول مجزرة دخلت يومها العشرين والانسحاب العاجل واللامشروط من الأراضي المحتلة.

وفي هذا الوقت تحديدا نرى أن الأولوية يجب أن تعطى خاصة إلى ضرورة تجاوز أبناء فلسطين لخلافاتهم وتوحيد صفوفهم لمواجهة عدوهم الحقيقي وفي أقرب الآجال، ونقول إنه في هذا الوقت بالذات لا بد للعرب والمسلمين وأحرار العالم من مضاعفة جهودهم الرامية إلى التعبير عن مزيد من الوقفات الداعمة والمنددة بالاحتلال وبجرائمه الشنيعة.

لا بد للدول التي تمتلك القدرة على التأثير في القرار الإسرائيلي من أن تتحرك بجدية للضغط على هذه الأخيرة قصد إجبارها على الاعتراف لشعب فلسطين بحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كتب الرياضيات العربية القديمة خالية من الرموز اللاتينية؟ ألا يعتبر ذلك انتهاكا جديدا إضافة إلى مختلف الانتهاكات التي تشهدها اللغة العربية في بلادنا؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عساس والكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية للرد على مضمون السؤال الذي قدم قبل قليل.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رشيد عساس المحترم، أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم بمسألة بيداغوجية تتعلق باستعمال الرموز العالمية في المواد العلمية والتكنولوجية، وقبل التطرق إلى حيثيات هذا الموضوع أستسمح السيد عضو مجلس الأمة أن ألفت الانتباه إلى أن اعتماد الترميز العالمي في برامجنا ليس وليد الأمس ولم يرتجل ارتجالا ولم يأت هذا الترميز لينتهك حرمة وقدسية اللغة العربية، أو ينقص من قيمتها، وأعلمكم بأن اللغة العربية هي لغة التدريس في نظامنا الجزائري سواء في القطاع العام أو الخاص، وفي كل المواد سواء كانت علمية أو أخرى من أول سنة ابتدائية إلى آخر سنة ثانوية ولذلك فلا ربط بين الرموز التي هي عالمية كما ينص عليها اسمها واللغة العربية التي هي لغة التدريس في كل المواد.

ومن الجدير بالذكر أن إدراج الترميز العالمي في دراسة بعض المواد هو عملية لها أهداف بيداغوجية وعلمية محضة، ولا تنطوي على أية خلفية سوى تلك التي تسعى إلى تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية في نظامنا التربوي وتيسير استيعابها من طرف التلاميذ وتمكينهم من مواصلة دراستهم لها دون عناء وتحاشيا لكل المعوقات الملاحظة من قبل في طور التعليم الجامعي.

وليعلم الجميع - إخواني - إلى حد الآن نحن

السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أردت كأول متدخل قول بعض الكلمات حول غزوة، ولكن السيد الرئيس أعفاني من ذلك؛ باسمنا جميعا مشكورا.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و69 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح السؤال الآتي نصه على معالي وزير التربية الوطنية، وقبل ذلك أريد أن أشير إلى أن منظومتنا التربوية قد عرفت في الآونة الأخيرة مجموعة كبيرة من الإصلاحات مست الكثير من الجوانب، لاسيما ما يتعلق بالبرامج، ولكن كثرة الإصلاحات قد تؤدي بطبيعة الحال إلى بعض الاختلالات التي تستوجب تعديلها وتصحيحها عبر مر الزمان.

لقد بادرت الوزارة المعنية بإصلاح كثير من الاختلالات على مستوى البرامج، بتقليص الحجم الساعي بالنسبة للطور الابتدائي وكذلك تقليص نسبة البرنامج الموجه لطلبة البكالوريا للسنة الماضية، إلا أنه وببطبيعة الحال ما تزال الكثير من الاختلالات تشوب العديد من البرامج بفعل الكثافة التي عرفتتها مختلف الإصلاحات، فسؤالي كالاتي:

إن استعمال الرموز العلمية باللغة اللاتينية في مختلف البرامج التعليمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والكيمياء، قد أحدث اختلالات كبيرة للمتعلمين، ألم يكن من الأفضل استعمال الرموز بلغة الكتابة حتى لا يكون هناك اختلال بين كتابة اللغة وكتابة الرموز؟ ألا ترون أنه من الصعوبة بمكان أن يكتب المتعلم من اليمين إلى اليسار ثم يكتب بعد ذلك وفي نفس اللحظة الرموز من اليسار إلى اليمين؟ لماذا لم يطرح مشكل استعمال الرموز العربية في الكتابات العلمية سواء كان ذلك في الكتابة الرياضية أو الكيميائية أو الفيزيائية في الدول العربية؟ ألم تكن

التي أشرت إليها آنفا.

إخواني، الشيء الذي نسعى إليه من خلال الترميز هو توظيف التعبير الإصطلاحي العالمي في نظامنا التربوي على غرار كافة دول المعمورة تماشياً مع حركة التطور العصرية ونريد كذلك من هذا الترميز تحصيل التلميذ الجزائري الذي يريد أن يطالع المراجع العلمية والتكنولوجية من خلال الكتب الأجنبية الأخرى حتى يرقى إلى هذه الدرجة وتسهل له المهمة، لأننا نعلم إخواني بأننا لسنا صناعاً لا للعلم ولا للتكنولوجيا، وحتى حينما نريد أن نتابع هذا المشوار ونترجم هذه الكتب نستغرق من أربع إلى خمس سنوات وفي الأخير تصبح غير قابلة للاستعمال، مع العلم أنه خلال كل عشر سنوات تتضاعف العلوم العلمية التكنولوجية مرتين، وفي كل خمس سنوات تصبح 5% من المعلومات التكنولوجية غير قابلة للاستعمال، فهل يعقل أن نمشي بهذه السرعة؟ أقول لا يا إخواني فإن الطريق الصحيح هو الذي اختاره مجلس الوزراء، وكذلك ما نريد من خلال ما قلته في الترميز العالمي هو تحقيق التناسق والانسجام في المسار الدراسي للتلاميذ بين مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ومرحلة التعليم الجامعي، حتى يكون انتقال الطالب دون أن يضطرب أو يحتاج إلى فترة للتأقلم قد تؤدي به إلى الفشل في دراسته.

إن الاستعمال الحالي للترميز العالمي في نظامنا التربوي لا يطرح أي إشكال بيداغوجي، أقول إخواني لا يطرح أي إشكال بيداغوجي، فهذا العام هو الخامس بعد انطلاق الإصلاحات وقد قمنا بتنظيم أول شهادة للتعليم المتوسط السنة الماضية وكذا شهادة البكالوريا بالترميز العالمي ولم يطرح أي مشكل في هذا المجال، والدليل على ذلك النتائج المحصل عليها في الامتحانات الرسمية فهي في تحسن مستمر سنة بعد أخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ينبغي التمييز بين النص النظري الذي يشرح المفهوم باعتماد التعبير اللغوي كناقل للمعلومات وبين التعبير الرمزي الذي يستعمل لتيسير الاستدلال وصياغة العلاقات بشكل مختزل ومبسط وللتمثيل كما هو الأمر في الرسم الهندسي.

نتخبط في مشاكل عويصة جدا وطرحها لنا فخامة رئيس الجمهورية حتى على مستوى مجلس الوزراء، حيث أزمنا بتلقين أبنائنا في الطور الابتدائي والإكمالي والجامعي معلومات ولغات، ولكن يكمل المشوار في التعليم العالي بأشياء أخرى لا تسهل أبداً تعليم التلميذ، ولذلك نحن نعمل ونسعى تطبيقاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية إلى تزويد أبنائنا بكل ما يمكن من اللغات الأجنبية حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم في الطور الجامعي بكل سهولة، والشيء الذي قمنا به يسير في هذا المسار، وسأعطيكم لاحقاً بعض المعلومات الخاصة به.

إن ما جاء به إصلاح المنظومة التربوية الذي جسد على أرض الواقع هو مبني أساساً على قرار مجلس الوزراء - إخواني - المنعقد في أفريل سنة 2002 بعد أن نوقش وخصص له أربعة مجالس حكومية كاملة دامت شهراً كاملاً وتتعلق القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في هذا الصدد - والتي صادق عليها البرلمان الجزائري بغرفتيه في جويلية سنة 2002 وبعد ذلك كل برامج الحكومة التي صادق عليها مجلس الوزراء والبرلمان الجزائري بغرفتيه - بتطوير تدريس اللغة العربية قصد جعلها أداة فعالة للتعليم والتكوين، كما نجد قراراً آخر ينص على استعمال الرموز العالمية في تعليم المواد العلمية وإدخال كذلك بعض المصطلحات التي لم يشر إليها الأخ العزيز، السيد عساس والخاصة بالمصطلحات المزدوجة باللغة الفرنسية وفي بعض الأحيان باللغة الإنجليزية على هامش كل صفحة من الكتب المدرسية المعنية .

إن الترميز العالمي في المواد العلمية والتكنولوجية عملية لا علاقة لها باللغة العربية - إخواني - تكتب من اليسار إلى اليمين أو من اليمين إلى اليسار، فأنتم ترون في اليابان وفي الصين يكتبون من الأعلى إلى الأسفل وفي دولة روسيا يكتبون بالسيريليك، لكن لديهم رموز عالمية فهذا يعني بأن الترميز العلمي هو ترميز عالمي ليس له أية علاقة باللغة فهذه العلاقة تستعمل بشكل موحد في بلدان العالم كافة في شرقها وغربها في شمالها وجنوبها، فمهما كانت لغتها ومهما كانت حروفها فإننا نجد هذه التنوعات

سيدي الرئيس، أقول فقط وفقا للتشريع أن الترميز العالمي - إخواني وحتى تتضح الصورة - ليس لغة بحتة: ألفا - بيتا - غاما هي لغة يونانية والترميز العالمي أخذ كل هذا في مجمله ولا نستطيع الآن أخذ مثلا أ، ب، ت، ثم نضع ألفا، بيتا، غاما ثم نضيف (z, y, x) هذه لا توجد، لا تساير ما هو معمول به ولذلك الترميز العالمي اليوم هو ترميز مأخوذ في مجمله وعليه أعتقد أن السيد عباس قد أفادني بأمر مهم يتمثل في أخذنا شيء من هنا وشيء من هنا وشيء من هنا، هذه الطريقة لم أعرفها بعد، نتركها إلى أن يُغير قليلا الترميز العالمي ليصبح الترميز بصفة أخرى، لكن هي فكرة لا بأس بها، بارك الله فيك السيد عباس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير والكلمة الآن للسيد كريم عباوي، والسؤال الشفوي التالي. هناك بعض المشاكل التقنية تواجهنا وربما قد نضطر إلى أن نطلب من المتدخلين سواء أعضاء مجلس الأمة أو الوزراء الصعود إلى المنصة لأخذ الكلمة، ونحن نأمل معالجتها في أقرب وقت ممكن إن شاء الله.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.
سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية

وخلاصة القول أشكر السيد عضو مجلس الأمة الفاضل على هذا السؤال وأبقى في خدمته من أجل إفادته بمعلومات أخرى إن أراد ذلك، فشكرا على هذا السؤال والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التربية الوطنية. أسأل الآن السيد رشيد عباس هل يريد أخذ الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟ الكلمة لك السيد رشيد عباس.

السيد رشيد عباس: شكرا سيدي الرئيس. أولا، أشكر السيد معالي وزير التربية على رده باللغة الوطنية الفصحى وقد حاول أن يجيب بالقدر الكافي؛ ولكن ما أعنيه السيد الوزير بالنسبة إلى هذا الموضوع ليس الترميز العالمي الشائع في الرياضيات وفي الفيزياء بقدر ما هو ترميز لا يمت بصلة إلى العالمية، نعم هناك مصطلحات شائعة في الرياضيات وفي الفيزياء وفي الكيمياء وهي معروفة، ولكن نعطي على سبيل المثال لا الحصر أننا لما نشير للمربع فبدلا من أن نقول أ. ب. ج. د. أقول (A.B.C.D)، فهذا ليس بالترميز العالمي، فلم أجده لا في اليابان ولا في روسيا! وبدلا من أن نقول في مسألة 10 غرامات نكتب 10 ونتبعها برمز اللغة الفرنسية، فالترميز العالمي معروف في الرياضيات "ألفا، بيتا، غاما"، فنحن لا نختلف حول هذا الترميز ولكن هناك بعض الرموز التي يمكن أن نتفادها، لأن اللغة الفرنسية أصبحت لغة متداولة في عدد قليل من دول العالم عكس اللغات الأخرى ولاسيما اللغة الإنجليزية.

شكرا على كل حال على الاجتهاد في الإجابة ونتمنى أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، لأنه في نظري يمس بشكل أو بآخر باللغة الوطنية التي يفترض أن نشجعها إلى أبعد حد، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عباس وأسأل السيد الوزير هل يريد الرد على التعقيب؟
السيد الوزير: شكرا.

إن من أهم أهداف هذه الخطة، إدخال جهاز الحاسوب والربط بشبكة الأنترنت في كل قسم دراسي من أقسام الابتدائيات، الإكماليات والثانويات وربطها جميعا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو وتوفير البرمجيات الفعالة ومصادر التعليم المتعددة كالكتاب الذكي، السبورة الذكية، المحفظة الخفيفة الذكية... إلخ، بحيث تصبح جزءا أساسيا في المنهج الدراسي في كل المدارس، وأشكركم سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي والكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية: نشكركم مجددا سيدي الرئيس، وأشكر الأستاذ عباوي عضو مجلس الأمة المحترم على سؤاله الذي يتكلم عن أمر من الأمور الأساسية والتي نستطيع من خلالها أن نعطي للإصلاح دفعة أساسية إلى الأمام، وقبل أن أجيب عن سؤالكم أريد أن أقول لكم إنه فيما يخص الشطر الأول الذي تكلمتم عنه، نعم أخي العزيز حينما أصلحنا أمور ولاية العاصمة من خلال تقسيمها إلى ثلاث مديريات، فإن هذا راجع إلى الأعداد الكبيرة التي نسيرها كل يوم، فهل تعلم أخي عضو مجلس الأمة أن قطاع التربية لوحده يستقبل كل يوم على الساعة الثامنة صباحاً 600 ألف تلميذ في العاصمة، وما لا يقل عن 50 ألف أستاذ على مستوى العاصمة وحدها؛ فقد أصبح من الصعب جدا أن نسيرها بمدير واحد وبجهاز واحد على سبيل المثال، ولا أريد أن أنقص من أهمية الولايات الأخرى ولكن نسير العاصمة وولاية تيبازة بنفس المديرين والمسؤولين، فهذا لم يسمح لنا بتسيير أمورنا كما ينبغي، وإن كنا قد انطلقنا بالعاصمة فإنكم تعلمون ما هو موجود بولاية سطيف أحسن مني، ولكننا نسعى مستقبلا إن شاء الله إلى تحسين أمورنا في كل من ولاية سطيف وتيزي وزو ووهران، وفي الولايات الأخرى التي تحتاج إلى المساعدة، كما قمنا به على مستوى

بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

سيدي الوزير، إن ما تم إنجازه من هياكل في العشر سنوات الأخيرة أي من سنة 1999 إلى سنة 2008 يساوي ما تم إنجازه من سنة 1962 إلى سنة 1999، وهذا ما يترجم حجم الجهود الجدة معتبرة المبذولة من طرف الدولة والتي لا يشهد لها مثيل، وهذا ما يسمح خلال هذه العشرية بتدارك التأخر المسجل على مدى سنوات أزمة العشرية المنصرمة وتحسين المستوى في كل المجالات سواء تعلق الأمر بتكوين الأساتذة أو البرامج أو الامتحانات البيداغوجية. إن كل هذه التحديات - السيد الوزير - تنتظر تحديات أخرى، لأن المدرسة تبقى حجر الزاوية للتنمية والمستقبل البلاد، ولهذا الغرض لابد سيدي الوزير أن نكرس بداية مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف بين الولايات وعلى سبيل المثال ولاية الجزائر التي تعمل على ثلاث مقاطعات في حين أن ولايات سطيف، وهران وتيزي وزو لا تحتوي إلا على مديرية واحدة، كذلك يجب الإنصاف بين الأطوار الدراسية، الطور الابتدائي والإكمالي والثانوي من خلال بعث مثلا برامج مدارس ذات الأولوية التربوية.

ثانيا، استخدام واستثمار تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم وهذا بوضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الموحدة بهدف إدخال التقنية للمؤسسات التعليمية والاستفادة منها وليس انفراديا وعشوائيا كما هو ملاحظ ومعمول به الآن.

سؤالي السيد الوزير هو:

هل تم التفكير في تنصيب لجنة مستقلة للتطوير الشامل والمستمر لوضع خطة وطنية شاملة ومدرسة - يعني برنامج وطني - على أن تكتمل قبل نهاية الخماسي 2009-2014، وتتمثل هذه الخطة في استخدام واستثمار جهاز الحاسوب في مجال التعليم لجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة ما دام أن كل الظروف مواتية، وهذا طبقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية خلال جلسات الاستماع السنوية الذي خصصها لتقييم قطاع التربية الوطنية في 10 سبتمبر 2008.

العاصمة ولكن كل هذا الجهد يتطلب وقتا أخي العزيز. أعود الآن إلى سؤالكم الذي يخص مسألة إدخال الإعلام الآلي والمعلوماتية في النظام التربوي، فأقول إنه من الأشياء الأساسية التي أمر بها فخامة رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء المنعقد سنة 2002 والذي صادق على هذا الملف هو إدخال الإعلام الآلي بكل قوة في منظومتنا التربوية، وأريد - عفوا - قبل أن أتابع إجابتي على السؤال القول إنه وعلى مستوى الجزائر ككل ما يقرب من 80% من المؤسسات التعليمية أصبحت تعمل بالسبورة البيضاء، عكس ما كان عليه الحال في الماضي حيث كانت تستعمل سبورة الطباشير، فمن يومنا هذا وإلى نهاية السنة إن شاء الله لن تبقى مؤسسة واحدة تستعمل سبورة الطباشير أي تلك التي يكتب عليها بالطباشير والمعمول بها في الماضي؛ ونذكر فقط هنا أنه في سنة 1992 كنا عاجزين حتى عن شراء الطباشير والآن انتقلنا إلى استعمال السبورة البيضاء، فمن الواجب أن أشير إلى هذا التطور، فالتحدث عن الإعلام الآلي هو كذلك إدخال الأشياء التي كانت مفقودة في نظامنا التربوي، والأمر الذي بدأ به مجلس الوزراء هو إعطاء قطاع التربية مؤسسة تربوية ومؤسسة بحث تقوم بوضع استراتيجية وكذلك هيكله قطاع التربية بالإعلام الآلي أو ما يسمى بـ (CNIIPDTICE) والموجود منذ ما يقرب الأربع سنوات، على رأسه مدير وهيكل ببلدية العاشور، ولدينا استراتيجية وطنية بحيث سمحت لنا الوصول إلى ما يلي:

1 - نُصّب هذا المعهد وقام بوضع استراتيجية ستعرض في ندوة وطنية ستعقد في الأيام القليلة المقبلة، أي بعد شهر إن شاء الله، وهذا حتى نوضح أمورنا أكثر ونعطي معلومات أدق، فبالرغم من التصريح بها قد لا تكون كاملة وكافية وتصل إلى كل عائلة متواجدة بالدولة الجزائرية، ولذلك فإن استراتيجيتنا قائمة على ثلاثة أمور أساسية:

- إدخال الإعلام الآلي في التربويات،
- إدخال الإعلام الآلي في التسيير،
- إدخال الإعلام الآلي في التكوين.

هذه هي الاستراتيجية المعتمدة من قبل وزارة

التربية الوطنية.

ما وصلنا إليه في البيداغوجية، أننا أدخلنا الإعلام الآلي ليس فقط كجهاز بل كمادة إجبارية مدرسة في السنة الأولى ثانوي وسنة أولى وثانية وثالثة إكمالي، وسنكمل المشوار لتغطية كل سنوات الطور الثانوي والطور الإكمالي وهذا على مدى عام أو عامين إن شاء الله وبعدها ننتقل إلى الطور الابتدائي، لماذا نقوم بهذا يا إخواني؟ هناك امتحان نظري وآخر تطبيقي، قمنا بهذا العمل خصيصا حتى لا تبقى الآلات تزين فقط المؤسسة وعندما يحين موعد الامتحان التطبيقي يمكن للتلميذ أن يستعمل فعلا الجهاز الموجود في المؤسسة.

2 - إخواني، فيما يخص التسيير فإن قطاع التربية أصبح مسيرا عن طريق البرمجية (Logiciel) وقد نصبنا لجنة وطنية في ميدان التربويات دائما تتابع هذا العمل، وعلى مدى السنتين المقبلتين لا تبقى أي مادة بدون قرص مضغوط، أي عند التحاقنا يوما ما بمؤسسة نجد مثلا مواد الفيزياء أو الرياضيات أو الكيمياء أو الإعلام الآلي مدرسة بواسطة الإعلام الآلي، فالنظريات أمر وحتى هذه الأخيرة فإنها تدرس عن طريق الإعلام الآلي.

هذا فيما يخص التربويات والتسيير، أما فيما يتعلق بميدان التكوين فلدينا ما يقرب 120000 أستاذ تم تكوينهم عن طريق الإعلام الآلي بالجامعات وبمؤسسات تابعة لقطاع التربية، فهناك موقع متخصص في إيصال المعلومات وخاص بهؤلاء الأساتذة فقط وهناك كذلك أساتذة في التعليم العالي يساهمون في هذا الموقع.

أما فيما يخص تجهيز المؤسسات، يجب أن تعلموا - إخواني - بأن كل الثانويات الجزائرية والتي عددها يقارب 1600 ثانوية مجهزة بالإعلام الآلي، ولكل مؤسسة مخبر به 16 جهازا، واحد مخصص للأستاذ المسير للحجرة و 10 مخصصة للتلاميذ و 5 للأساتذة، أي يوجد على مستوى كل مؤسسة 16 جهازا؛ وقد سمعتم السيد الوزير الأول عندما تقدم بعرضه أمامكم والخاص بمخطط حكومته قال إن السيد رئيس الجمهورية قد أعطى تعليمات في مجلس الوزراء

وهو الوصول إلى أهداف بيداغوجية، من خلالها نجعل التلميذ مستقلاً في أخذ القرار وبإمكانه أن يتعلم بمساعدة الأستاذ ولا يبقى تحت وصاية الأستاذ فقط، وهذا الأمر أساسي وأريد فقط بهذا التدخل أن أطمئنكم لأن الوقت غير كاف ولا أريد أن أكثر أو أطيل عليكم الكلام ولكن أردت فقط – السيد النائب المحترم أنتم أستاذ رياضيات وأنا أعلم مهارتكم – أن أقول إن ما تشعرون به وما تريدونه من المدرسة الجزائرية هو مأخوذ بعين الاعتبار في هذا الميدان، شكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أحيل الكلمة مجدداً إلى السيد كريم عباوي للتعقيب، الكلمة لكم.

السيد كريم عباوي: شكراً سيدي الرئيس.

أشكر السيد معالي الوزير على إجابته التي من خلالها نتفاعل لمستقبل أبنائنا، وكما جاء في سؤال السيد الوزير – فقبل أن أتكلم عن خطة التطوير الشامل تكلمت عن تكريس مبدأ تكافؤ الفرص، خاصة ما بين الأطوار أي الطور الابتدائي، الإكمالي والثانوي، فهناك اختلالات ما بين الأطوار الثلاثة، ولهذا يجب علينا أن نولي عناية كبيرة بالمدارس لأنها تكون الأجيال.

ثانياً، سيدي الوزير، إن الخطة كما تفضلتم بها ليست تزويد المدارس بجهاز حاسوب فقط بل هي خطة شاملة ممنهجة ومحينة شهرياً. بارك الله فيك وهذا هو مضمون السؤال.

السيد الرئيس: السيد الوزير هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم.

السيد الوزير: أنا متفق مع الأستاذ عباوي فنتساءل هنا ما هو المشكل الذي كان مطروحاً أمامنا؟ تعلمون إخواني أن المشكل يتعلق بالتدفئة والذي عانت منه المدارس في الأيام القليلة الماضية، والتدفئة من صلاحيات رؤساء البلديات، ولكن رغم ذلك وحينما رأينا بأن البلديات عاجزة عن ذلك، قمنا بمنح 15 مليار

المنعقد مؤخر الكي لا تبقى تقنية الإعلام الآلي حبيسة التعليم الثانوي فقط، ولكن يجب أن تعمم العملية في كل المستويات الأخرى، وبذلك وحتى فيما يخص التعليم الثانوي وانطلاقاً من السنة المقبلة لن يقتصر الأمر على وجود مخبر واحد في الثانوية بل سيكون اثنان، فحينما نتكلم عن الإعلام الآلي نتكلم عن عدد الحواسيب وعدد التلاميذ، فلدينا حاسوب واحد لـ 50 تلميذاً والآن نريد أن ننقل إلى حاسوب واحد لـ 25 أو 30 تلميذاً إلى أن نصل إلى حاسوب واحد لـ 25 تلميذاً فيما يخص الثانوي.

كذلك إخواني، ما يقرب 2000 مؤسسة بالإكمالي مجهزة بالإعلام الآلي، كما ستجهز كل الثانويات من الآن إلى غاية ستة أشهر، أي 5000 إكمالية لن تبقى بدون إعلام آلي وسوف تجهز كلها بمخابر، وكل مخبر به 16 حاسوباً، سيتحقق هذا على مدى سنة أو سنتين إن شاء الله، لأن القرار قد اتخذناه والخطة في إطار المخطط الخماسي قد أصبحت واضحة، وفي كل مدرسة ابتدائية أقول كل ابتدائية سوف تحتوي على 10 حواسيب ومخبر، وقلت إنه عندما نجمع كل هذا العدد نجد عدد التلاميذ في الثانوية بين 800 و2000 وفي الإكمالية 800 تلميذ وفي المدرسة الابتدائية ما بين 300 إلى 400 تلميذ، ونجد بالمقابل أن عدد الحواسيب قد وضعت بشكل يتناسب وعدد التلاميذ، أي 10 في كل مدرسة ابتدائية وهو عدد كاف ولذلك أقول للسيد النائب المحترم بأن هذه الخطة هي خطة محكمة ولكن ليست مرتبطة فقط بالإعلام الآلي ومنح الحاسوب، إذ هي خطة بيداغوجية من خلالها نريد الوصول إلى هدف واحد أساسي، عانينا بسببه من مشاكل، وبدأنا نؤجله شيئاً فشيئاً حتى نجهز مؤسساتنا بالإعلام الآلي، ويتمثل هذا الهدف في المقاربة في الكفاءات (L'approche par compétence) التي ومن خلالها ندع التلميذ يتلقى نفس المعلومات التي يتلقاها الأستاذ، فالتلميذ عندما يكون له حاسوب يذهب إلى الأنترنت ونحن نوجهه لكي يحضر درسه، وقد يقوم بذلك أحسن من الأستاذ أحياناً وهذا الأمر يتطلب إمكانيات ووقتها، ولكن هدفنا من الحاسوب وإدخال الإعلام الآلي إلى مؤسساتنا التربوية واحد

والتنمية الريفية:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه:

إن ظاهرة التصحرّ استفحلت وأصبحت تهدد جزءا كبيرا من الأراضي السهبية، فما هي الإجراءات التي باشرتتها وزارتك للحد من هذه الظاهرة؟ وما هي المساحة الحقيقية التي غطتها الرمال وكيفية إعادة استرجاعها؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية ليرد على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

أولا، أريد أن أشكر السيد بلعباس بلعباس على اهتمامه بقضية التنمية المستدامة وبمكافحة التصحر في بلادنا، وكما يعلم الجميع أن ظاهرة التصحر هي نتيجة لعاملين أساسيين متظافرين ألا وهما: التغيرات المناخية من جهة والعامل البشري من جهة أخرى.

وهذه الظاهرة ليست حكرًا على منطقة دون أخرى، فهناك مستويات مختلفة من التصحر في القطر الوطني، ولهذا فإن مكافحة التصحر هو عمل دؤوب ومتواصل وموالي، يهم كل الشرائح حيث ما كانوا، وفي نفس السياق نحن على إدراك تام بأننا نتواجد بمنطقة شمال إفريقيا التي تتأثر بالتغيرات المناخية بصفة حادة، ولهذا منح القانون المتضمن التوجيه الفلاحي مكانة هامة لمسألة الحفاظ على الموارد

دينار من خزينة الدولة موجهة إلى (Le Fonds des charges communes) لكي يتكفلوا بهذه العملية، ولكنكم ترون بأننا نتلقى دائما صعوبات، وأستسمحكم بأن أقول لكم حرام علينا أن ندع أبناءنا في هذا البرد القارص دون تدفئة فيضطرون إلى لبس معطف أو اثنين حتى يستطيعوا مزاولة دراستهم، وأنا أعطي هذا المثال لكي أقول إنه كان من الطبيعي أن يشتري رئيس البلدية الحاسوب للمؤسسة، لأن المدرسة الابتدائية هي من صلاحيات رئيس البلدية، فنحن نبني وندفع أجر الأستاذ، ولكن المطعم الذي هو من صلاحيات رئيس البلدية تتكفل به الدولة وكذا الحاسوب والترميم والنقل، أريد أن أقول وبكل احترام إلى رؤساء البلديات وإلى البلديات بصفة عامة إن المدرسة الابتدائية هي من اهتمامات الحكومة والدولة، حتى الآن اتجهنا وحسب تعليمات فخامة رئيس الجمهورية إلى تعميم الإعلام الآلي بالرغم من اهتمامنا في البداية بالإكمالي والثانوي لأن هذا من صلاحيات وزارة التربية، والآن سنهتم كذلك بالمدارس الابتدائية التي كان من المفروض أن تصرف البلديات عليها، لكن السيد عضو مجلس الأمة المحترم أنا معكم كل أمر يعود للدولة وكذلك حتى في هذا الميدان فإننا سوف نقوم بتوفير الإمكانيات اللائقة لكي يطبق الإعلام الآلي في المدرسة الابتدائية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير. ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة وأحيل الكلمة إلى السيد بلعباس بلعباس الذي يطرح سؤالاً يخص هذا القطاع.

السيد بلعباس بلعباس: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الفلاحة

إن تكامل برامج مخطط 2009-2014 سينعكس إيجابيا على التحكم في ظاهرة التصحر، وبالتالي التخفيف من آثارها وذلك بتضافر كل جهود الفاعلين وبمختلف التجارب.

ذلكم هو أهم ما يمكن قوله للرد على هذا السؤال الشفوي الهام، لم أعط كجواب المساحات التي طلبتها وأجبتكم بأن هذه العمليات تمس كل المناطق، وطريقة التصدي لها سوف تكون يومية ويمكن للجهة المتصحرة اليوم أن تكون غدا أحسن والعكس ممكن، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد أخذ الكلمة مجددا؟

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي الرئيس. شكرا للسيد معالي الوزير على إجابته المستفيضة، ولكن لدي بعض الأرقام التي أردت أن أقدمها للسيد معالي الوزير وأظن أنها نفسها الموجودة لديه. فيما يخص الأراضي السهبية توجد 30 مليون هكتار، من بينها 7 ملايين هكتار مهددة بالتصحر و600 ألف تصحرت، والعمل جاري على إنقاذ 6 ملايين هكتار.

أما فيما يخص عملية غرس الأشجار فمنذ سنة 1962 إلى سنة 1970 تم غرس حوالي 100 ألف هكتار، ولكن في العشرين سنة الأخيرة وبالرغم من الإمكانيات التي وفرتها الدولة حاليا تم تشجير 100 ألف هكتار فقط! إذن هناك خلل لأن المال موجود والإمكانيات موجودة ومع ذلك لم نتمكن إلا من تشجير 160.000 هكتار في العشرين سنة فهناك خلل وكان من الأولى أن تكون الوتيرة أسرع في التشجير، حقيقة أن قضية التصحر تعود لعاملين وهما عامل الطبيعة وعامل الإنسان، لكن توجد ميكانيزمات لمحاربة الطبيعة وميكانيزمات لرفع يد الإنسان على التصحر، من بينها قضية غرس الأشجار التي لا تأتي بفائدة، نقترح في هذا المجال أن يتم غرس الأشجار المثمرة وذات الفائدة حتى يمكن للموجودين هناك

الطبيعية التي هي أصلا هشة ومهددة، ويمكن القول بأن كل الأعمال التي نحن بصدد تنفيذها تدمج في بُعد وهدف المكافحة وتستمد جذورها من الواقع المعاش والتجربة الماضية، بدءا من حملات التشجير في السنوات الأولى من الاستقلال مروراً بالتجربة الرائدة للسد الأخضر إلى تجربة السنوات الأخيرة في إطار التنمية الريفية؛ وفي الإطار الأوسع لمكافحة التصحر نجد أن الدولة رصدت كل الإمكانيات والأطر الملائمة للتصدي لهذه الظاهرة عبر المديرية العامة للغابات والمحافظات السامية لتنمية السهوب والمحافظات الوطنية لتنمية المناطق الصحراوية، وكل هذه المؤسسات تعمل في الميدان باستعمال الصناديق الخاصة والبرامج القطاعية للتنمية آخذة بعين الاعتبار الإنسان الذي يعيش في هذه المحيطات المتدهورة والتي تعمل من أجله ومن أجل تحسين معيشته في إطار سياسة الشراكة المنتهجة في هذا الميدان.

إن مكافحة التصحر كما سبق القول مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة وبالتالي بمكافحة الفقر وتحسين ظروف عيش سكان الأرياف، ولهذا الغرض أعدت الحكومة المخطط العملي الوطني لمكافحة التصحر الذي يتمحور خاصة حول ما يلي:

- المحافظة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،
- حماية التربة ومكافحة الفقر،
- تعزيز قاعدة معرفة الجفاف والتصحر والكشف المبكر لها.

وستتمحور جهودنا في آفاق 2009-2014 فيما يلي:

- حماية وتثمين الموارد الطبيعية الرعوية،
- معالجة ما يقارب 6 ملايين هكتار،
- تكثيف الموارد العلفية باستغلال مناطق الفياضانات على مساحة أكثر من مليون هكتار،
- تعزيز شبكة تروية المواشي بالمرور من نقطة ماء لكل 2500 هكتار إلى نقطة ماء لكل 2000 هكتار.
- تنويع النشاطات الاقتصادية لسكان الأرياف وتحسين ظروف معيشة السكان بالريف، وستعزز هذه الأعمال ببرنامج تكوين الفاعلين،
- المراقبة التقنية ودراسة إمكانية التحقق.

عنها هي نتيجة خريطة سنوات التسعينات، حيث قيل بأن هناك 7 ملايين هكتار معرضة للتصحر، ولكن عمر هذه الخريطة هو 20 سنة، فمنها من تقدمت ومنها من تأخرت، الشيء الواجب أن يتيقن منه العضو المحترم هو أن الحكومة - في الحقيقة وفي القانون التوجيهي الفلاحي الذي قدم لكم وصادقتم عليه، ركزت على أن قضية مكافحة التصحر ستكون موجودة في كل العمليات التي سنقوم بها، سواء في السهوب أم في المناطق الصحراوية وحتى في المناطق الشمالية والجبلية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الفلاحة وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء، أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة، إذا كان زميلي السابق قد طرح سؤالاً حول مكافحة التصحر فأنا أطرح سؤالاً حول مكافحة حرائق الغابات وأنتم أفضل مكافح لهذه الحرائق في قطاع الفلاحة معالي الوزير.

نحمد الله في هذه الأونة على نعمة الغيث والذي ينبيء بموسم فلاحي مبشر، وبالمقابل موضوع سؤالتي المقتضب يتعلق بكارثة حرائق الغابات عندما يتوقف المطر وعندما تصل درجة الحرارة في بلادنا إلى أعلى مستوياتها.

لقد عرف صيف 2008 نشوب العديد من الحرائق عبر مناطق مختلفة من جهات الوطن والتي مست من ضمن ما أتت عليه، بعض المحاصيل الفلاحية من الحبوب والأشجار المثمرة.

معالي الوزير، ما هي الأضرار التي ألحقتها النيران

استغلالها والاستفادة منها والمحافظة عليها لأنها ستدر عليه مداخيل.

وفي هذا المجال دائما أقترح في آخر التدخل أن يتم إشراك البلديات المعنية بهذه القضية والمجالس المنتخبة في هذه العملية، ولكن بالمقابل لا بد من تدعيمهم ماليا وماديا لأنها بخلاف ما يذهب إليه البعض من أن البلديات عاجزة عن القيام بدورها في قطاع الفلاحة وفي قطاع التربية، إذ هناك أكثر من 1000 بلدية عاجزة ماليا حتى عن تسديد رواتب عمالها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: أشكر السيد النائب، لا أود الإجابة بالأرقام لأن الأرقام كثيرة، وحسب قناعتني أن مكافحة التصحر ليست فقط عملية حسابية، إنما هي عملية متكاملة من عمل الإنسان والطبيعة والمراقبة، وليس فقط التشجير الذي هو مكافحة التصحر، فعدة عوامل أخرى تدخل في هذا الإطار، ولذا جوابي كان عاما وشاملا وإذا أردتم تقديم الأرقام بصفة أكثر، فليس هناك أي مشكل، وحسب قناعتنا فإن العمليات والمناطق المهددة بالتصحر توجد في كل مناطق الوطن وحتى هنا، إذن فالطرح أو الجواب يجب أن يكون كاملا وشاملا.

أشكر لكم كذلك التفاتتكم للعمل الواجب أن يكون بمشاركة كل الفاعلين بما فيهم البلديات، لأن العامل الأول لمحاربة التصحر يكون في إطار التنمية الريفية وبرنامج التنمية الريفية، فهناك مجال خاص، مشروع خاص وهدف خاص في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يشارك فيها كل الفاعلين الميدانيين والتي تبني المشاريع من الأساس إلى القمة، في إطار خاص لحماية الثروات الطبيعية ميدانيا.

أشكركم، وإذا أتاحت لنا فرصة فسأزودكم بأرقام كثيرة، ولكن المشكل ليس في الأرقام، بل في هذا المجال بالذات، فمساحة 7 ملايين هكتار التي تكلمتم

ومقارنة بالسنة الماضية والسنة التي سبقتها، فإن المساحة التي مستها الحرائق هذه السنة تقلصت بمعدل تقريبا 46% .

ويبلغ معدل المساحات التي مستها سنويا الحرائق ما بين سنة 1999 وسنة 2008 هو 28000 هكتار أي تقريبا 28.000 هكتار في السنة الماضية، فأتلف ما يقارب 26.000 هكتار وكمعدل نجد 28000 هكتار سنويا يحترق بكل الأشكال التي تكلمت عنها، هل هذه الحرائق طبيعية أم هناك ما هو ناتج عن عدم المبالاة أو بفعل إجرامي؟

حسب المعلومات المتوفرة لدينا والإحصائيات الخاصة بأسباب الحرائق في بلادنا، يظهر أن هذه الحرائق ترجع لأسباب عدة وأكثرها غير معروفة ولكن حسب الإحصائيات التي قمنا بها فإن هناك 9% من الحرائق متعمدة بفعل فاعل، ومن بين 341 بؤرة التي نعرف مصدرها، نجد أن 207 أي تقريبا 1% إرادية، وتم التعرف على 65 شخصا مفترض أنهم المتسببون في هذه البؤر وهم يتابعون وفقا للقانون للحكم عليهم.

ما هي التحضيرات والإجراءات التي تباشرها دائرتنا الوزارية لمنع حدوث الحرائق أو التصدي لها في حالة نشوبها؟

إن هذه التحضيرات تمس عدة مستويات، منها مستوى التحسيس تجاه المواطنين والمجتمع المدني، والمستوى القانوني المتمثل في تنصيب مختلف اللجان على مستوى الولايات وكذا مستوى التنظيم تجاه السكان المحاذين للغابات وتنصيب عدة لجان، وهناك المستوى الوقائي المتمثل في أعمال الصيانة والتهيئة وفتح الطرقات الغابية، أما على مستوى التدخّل فيتم وضع نظام وقائي لمكافحة نيران الغابات.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التعزيزات سواء البشرية أو المادية التي تجنّدها وحدات الحماية المدنية وخاصة منها الفرق المتنقلة والتي تعمل ليلا ونهارا لإخماد هذه الحرائق.

وفي الأخير، نشير إلى أن حملة سنة 2008 كانت جد صعبة بسبب الحرارة المرتفعة الاستثنائية

بالأشجار الغابية والأشجار المثمرة؟ وما هي المساحات المتلفة من الحبوب؟ وهل النيران إحدى الأسباب الأساسية التي أدت إلى انخفاض منتوج الحبوب أم هنالك عوامل أخرى؟ هل هذه الحرائق طبيعية أم بفعل فاعل؟ وما هي التحضيرات والإجراءات التي تباشرها دائرتكم الوزارية لمنع حدوثها أو للتصدي لها في حالة نشوبها؟ أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بن التومي، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا السيد الرئيس، وشكرا كذلك للسيد عبد الله بن التومي على هذا السؤال الشفوي الخاص بحماية القطاع النباتي الذي يلعب دورا متميزا في التوازن البيئي في كل أنحاء الوطن.

سؤالكم حول الأضرار التي ألحقتها النيران، أذكر أن نقص مستوى إنتاج الحبوب لموسم 2007 – 2008 يمكن تفسيره بالظروف المناخية القاسية أثناء هذا الموسم، والتي ليست مرتبطة ارتباطا كبيرا بخسائر النيران، ومقابل نقص الإنتاج سجلنا في الموسم الماضي ارتفاعا معتبرا لمعدل جمع كمية الحبوب بالمقارنة مع الموسم الذي يسبقه، إذ بلغ معدل جمع القمح الصلب 45% والقمح اللين 39%، وبلغ معدل جمع كل الحبوب 33% بينما لم يكن يتعدى في الموسم الذي يسبقه 13%.

أما المساحات الإجمالية التي مستها النيران فيما يخص الغابات في سنة 2008؛ بلغت 26000 هكتار مقابل 48000 هكتار في سنة 2007، 10500 هكتار من الغابات بينما كانت المساحة في سنة 2007، 23000 هكتار، 8000 هكتار من الأدغال وفي سنة 2007 كانت 11000 هكتار، 6000 هكتار من الأعشاب وفي سنة 2007 كانت 9000 هكتار، وتقريبا 32 هكتار من الحلفاء مقابل 1000 هكتار في سنة 2007، و3000 هكتار من مختلف الأنواع الأخرى وفي سنة 2007 كانت 2327 هكتار.

الفلاح لا يستطيع نقل الكمية الكافية ويجد صعوبات في نقلها والإتيان بها، لأن هناك أعمالاً كثيرة تنتظره - السيد الوزير - إن هناك الفلاح الذي يبيت في حقله ووالله لا يرى بيته، ونظراً للصعوبات التي تواجهه فهو في قلق خاصة هذه السنة التي تعاني من الجفاف، فلا يوجد مطر لدينا، فحتى ينقل الكمية التي تكفيه يتلقى صعوبات أمنية.

يا سيدي الوزير، هل بإمكانكم في المستقبل أن تقضوا على هذه الصعوبات أم يبقى الفلاح دائماً يعيش هذه الضغوطات؟ لأن ليس لديه أي مدخول إلا هذه الأخيرة.

السيد الوزير، يجب أن تبقى عباءة المهرب للمهرب وعباءة الفلاح للفلاح، فإذا عشنا على هذا الحال سيبقى طوال الزمن في هذا البؤس. أضف إلى ذلك أن هذه السنة مازال الفلاح يعاني من مشكلين هما - إن سمحتم السيد الوزير - الأسمدة والصعوبات التي يتلاقها مع الإدارة ب مديرية الفلاحة، فالفلاح مستعد لدفع ثمن وسيلة النقل و ثمن الأسمدة ولكنه وجد صعوبات، فبودنا السيد الوزير، تذليلها في المستقبل. نعود السيد الوزير إلى النقطة المتعلقة بالمربي، فهو يسكن على بعد 500 أو 600 كلم عن الولاية وعن محطة البنزين، فكيف يفتني ما يكفيه من البنزين لمدة أربعة أو خمسة أشهر؟ فهو ممنوع عليه أخذ البرميل كما يمنع عليه أخذ الدلو إذن كيف عليه أن يصل محطة البنزين وهو على بعد 500 أو 600 كلم؟ معناه أن اليوم الذي يصل فيه لا بدله من أن يعود! فلكي يأخذ البرميل وما يستهلكه في الطريق يتعرض للحجز والحبس!

هذه هي النقطة الأولى؛ أما النقطة الثانية السيد الوزير، أنت تعلم أن هذه السنة رحل من الناس من استطاع الرّحيل (رُحّل الحدود) فوجدوا الأبقار ولكن مصابة بمرض ما نسميه نحن (تأزلت) وبالعربية الفصحي نسميه الدود ولديه اسم ثان لا أعلمه، ومرّت هذه المرحلة والناس لم يشربوا الحليب هذه السنة.

أما النقطة الأخيرة؛ السيد الوزير مشكور على مجيئه، فأنا قدمت إليه المشكل وتفضل أمامي اليوم للرد على هذا المشكل الذي كنت قد طرحته على الوزير السابق منذ خمسة أشهر - في الحقيقة فقد ذهبت

المسجلة أثناء الفترة من 09 إلى 15 أوت ومن 06 إلى 12 سبتمبر سنة 2008 والتي سجلت نسبة الحرائق فيها ما يقارب 60% من مجموع المساحات التي ذكرتها من قبل.

وهنا أريد أن أنوه بالتجنيد المعتبر للوسائل وخاصة منها وسائل الدولة والحماية المدنية والمجموعات المحلية وكذا وسائل المواطنين، فلو لا هذا التجنيد لكانت الخسائر - لا قدر الله - أكثر مما سجلت في هذه الفترة، أشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد عبد الله بن التومي إن هو أراد أخذها، الكلمة لك.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا السيد الرئيس، وإذ أشكركم معالي الوزير على ما تفضلتم به من إجابات واقعية ومقنعة، وأشكركم كذلك على الأهمية التي تولونها للموضوع وإحساسكم العميق بخطورة المشكلة، وأريد فقط أن أضيف - لا أن أعقب - وأعبر عن مدى الارتياح لمباشرة بعض الإجراءات التي جاءت في قانون التوجيه الفلاحي والمتعلقة بتطبيق عقود النجاعة وأقول إن الشعب ينتظر منكم كثيرا في قطاع الفلاحة، وفقكم الله وشكرا.

السيد الرئيس: أظن أن التعقيب لا يحتاج إلى تعقيب، فإذا نواصل وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود قمامة ودائما مع القطاع الفلاحي.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

- السيد الرئيس،

- السادة الوزراء،

- السادة الحضور،

- السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الوزير، تقتصر أسئلتني اليوم على مشكل الفلاح:

أولا، يعاني فلاح الأرض في ولايتنا مشكلا كبيرا خاصا بنقل المازوت للمحرك لفلاحة حقله، وما دام

وجهويا لا بد من تأطير خاص وأنت تعلم بأننا قد أعطينا عدّة تعليمات في هذا الشأن، وسنقوي كل القدرات المرافقة للوقاية في هذه المناطق وهدفنا هو تأمين وتحريير الثروة الحيوانية في هذه المناطق، لأنّ السلامة مطروحة من جانب المراقبة الصحية وخاصة الإستيراد غير الشرعي والمجهول، فيجب دائماً وضع توازن ما بين الطلب الاقتصادي من جهة والتدخل من جهة أخرى، لأنه مثلما قلت إذا كان هناك خطر يجب علينا جميعاً التدخل لننقص من هذا الخطر في هذه المناطق.

النقطة الأخرى التي تدخلنا فيها ويجب أن تكون على علم بأن في إطار التحيين، تحدثنا عن التدخلات في إطار التجديد الفلاحي والريفي في الولايات الجنوبية ووجهنا نظرة خاصة لكي تكون المشاركة فعّالة من طرف السكان أنفسهم ومعهم بنبي، وتكون التدخلات مختصة وخاصة بهذه المناطق وسطرنا كل الإمكانيات اللازمة وسيشرع في هذا في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن تعلم كذلك بأننا اتخذنا عدة إجراءات أخرى في هذا الإطار، إذ تحوي هذه التدخلات عدة إجراءات تحفيزية لتنمية الثروة الحيوانية في الولايات الصحراوية كفلاحة واقتصاد له التأثير الهام جهويا، واتخذت كذلك عدة إجراءات لترقية وتنمية والمحافظة على الإبل، كنوع من الحيوانات الهامة في هذه المناطق. ربّما جوابي لم يكن مقنعا مئة بالمئة ولكن أنت تعلم بأننا بدأنا في تحيين هذه التدخلات وهدفنا واحد وهو - كما قلتها وكما نقولها نحن - حماية الجهة من إدخال أمراض أو أوبئة سوف ينجّر عنها ضرر كبير للمنطقة وللوطن ككل؛ وفي نفس الوقت لا بد أن نتعاطى مع خصوصيات المنطقة ونسهّل بقدر المستطاع التحركات لفائدة الاقتصاد المحلي وأشكرك مرّة ثانية على كل اهتمامك وأنت تعلم بأنه سوف تكون لنا لقاءات في الأسابيع المقبلة حول هذه المواضيع التي تقدّمت بها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة مجدداً للسيد مسعود.

إليه ووضّح لي الأمور وهو مشكور على هذا. مشكل البقر، فلوحتها محرمة علينا في ولايتنا، قيل إنها مصابة بالمرض، نحن بودنا أن يحضر الإختصاصيون ليروا ما إذا كان هذا الأمر صحيحاً، فالفلاحون غير مقتنعين، فهم يقولون بأن هناك من يستورد البقر من الخارج لمنافستنا، وأقولها هنا صراحة أنهم لم يريدوا أن نبيع أبقارنا، إذا تأكّد وجود المرض فالله غالب الأمر مرفوع، أمّا إذا لم يؤكّد ذلك فبودنا أكل لحوم أبقارنا، هذا ما أردت قوله السيد الوزير وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: سيدي الرئيس، أريد كذلك أن أشكر السيد مسعود قمامة لإهتمامه بعدة مسائل، حتى إن كنت اليوم سمعت أسئلة جديدة لم تكن مطروحة من قبل فلا بأس.

أنت تعلم سيدي عضو مجلس الأمة بأنّ الولاية حدودية والوقود فيها وكل ما ذكرته له نظام ولكنه معطل، وفي هذه المناطق الجمركية لا بد من رخصة للسير، وأنت منذ طرحك للسؤال حاولنا أن نرى كيف بإمكاننا تسهيل الأمور نوعاً ما وعرفنا بأن كل الفلاحين الذين يملكون بطاقة فلاحية لديهم إمكانيات معروفة للحصول على بعض التسهيلات في هذا الإطار وخاصة نقل المازوت بصفة عادية على مستوى كل الولاية.

فيما يخص الأسمدة، حقيقة لا بد من تأطير خاص لبعض أنواع الأسمدة وتدخلنا وتم تسهيل بعض الأمور لتصل إلى ورقلة، وسجلت بأن هناك طلباً على مستوى ولاية تمنراست وسنعمل في هذا الاتجاه لتسهيل الأمور دائماً.

سؤالك حول الحيوانات والأبقار واللحم؛ وبصفة عامة تنمية هذه الثروة في هذه المناطق، لدينا طريقتان ومحوران نحن بصدد العمل فيهما:

المحور الأوّل، أنه توجد خطورة لما تتعزّر معرفة الحالة الصحية لهذه الحيوانات، سواء كانت مستوردة أم كانت في المكان، ولحمايتها محلياً

تكملة لمسعى العمل التشريعي والجهد الحكومي الداعم للجالية وللحركة الجمعوية بصفة عامة وإشراك الجالية الجزائرية بالمهجر بصفة خاصة في شؤونها في بلد الإقامة، يسجل أن هناك نشاطا للمجتمع المدني بتفاعلهم يواصلون الدعم والتآزر والتواصل للمجهود المبذول في التغيير الحاصل في المجتمع الجزائري.

وبالمناسبة أيضا يبذلون قصارى جهدهم لتفعيل حركتهم الجمعوية في بلد المهجر لتنظيم شؤونها، وفي هذا الصدد السيد الوزير نلتمس التوضيح في نقطتين اثنتين :

الأولى؛ عرض حال عن الحركة الجمعوية بصورة عامة في بلد الإقامة (المهجر)،
والثانية؛ توضيح خاص ودقيق عن مرحلة ما بعد ودادية الجزائريين بأوربا وأيضا الدعم والدفع للبنات الجديدة التي أضيفت إلى المجال الجمعوي بما يوليه من رعاية واهتمام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح، الكلمة الآن للسيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج.

السيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

شكرا للسيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
لي الشرف العظيم أن تتاح لي الفرصة ولأول مرة للإجابة على سؤال شفوي في الغرفة الثانية (مجلس الأمة).

في البداية - السيد الرئيس - بعد التدخل المقدم من طرف سيادتكم في بداية الجلسة على ما يجري الآن في غزة؛ نثمن أولاً ونحيي السيد الرئيس وأعضاء مجلس الأمة على المبادرة التي قاموا بها، فكانت أول مبادرة في العالم العربي الإسلامي حيث قامت الغرفة الثانية بالتبرع بالدم - وأنت مشكور، السيد الرئيس -

السيد مسعود قمامة: شكرا.

السيد الوزير، أنت مشكور، لكن فلاحى ولاية تمنراست يرون أنه من الضروري أن تبعث إليهم لجنة لتتفقد وضعية حالتهم في عين المكان، هذا ما أردت إضافته السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: سوف يكون ذلك في أقرب وقت إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وأشكره على رده وكذلك على قوله إنه ربما في مثل هذه المناسبات لا يمكن أن يحيط لا العضو ولا السيد الوزير بكافة جوانب بعض المواضيع الحساسة، ولهذا فإنني أقترح عليكم وعلى كل السادة الوزراء والسادة الأعضاء أن تكون هذه الأسئلة والردود التي تطرح بمثابة تمهيد لنقاش يجب أن يكون بين أعضاء المجلس وبين السادة الوزراء، حتى تستكمل القناعة وتوفر كافة المعلومات الخاصة ببعض المواضيع الدقيقة مثل التي ذكرها السيد مسعود قمامة وهو مشكور على ذلك.

الكلمة الآن للسيد بوجمعة صويلح وقطاع التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيدات والسادة الحضور، سلام الله عليكم.

تحكمني في هذه الجلسة أحكام المادة 134 من الدستور وأحكام القانون الناظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة في مادتيه 68 و69 والقانون الداخلي لمجلس الأمة.

سيدي الوزير، سؤالى هو عبارة عن تنويه وإشادة بالدور الذي تلعبه الجالية الوطنية بالخارج وعلى وجه التحديد فيما يخص الحركة الجمعوية الخاصة بها.

الجزائر، كما قررنا نقل 34 عضوا من الجالية الجزائرية لم يبق لديهم أي شيء في غزة. هذا بصفة عامة، ما كنت أودّ - بعد إذنكم السيد الرئيس - أن أبلغه للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة هو ما قامت به الدولة في هذه الأيام.

وأخيرا، ولرفع أي لبس ولتفادي أي استعمال سياسوي لهذه العملية الإنسانية، كل المساعدات تعبر من خلال وزارة التضامن الوطني عن طريق الهلال الأحمر الجزائري، لأنّ الهلال الأحمر الجزائري منذ البداية إلى حدّ الآن يعمل على رقابة كل مساعدة من طرف المواطنين ومن طرف المؤسسات تحت وصاية وزارة التضامن الوطني تفاديا لأي استغلال سياسوي لهذه الحالة المأساوية فجزيل الشكر نوجهه للسيد الرئيس من خلال إعطائي هذه الفرصة. وأتطرق إلى سؤال السيد بوجمعة صويلح وهو مشكور عليه، فكلنا يعلم أن هذه الوزارة جديدة تم إنشائها منذ 23 يوليو فقط، السيد رئيس الجمهورية قرّر إنشائها وهي الوزارة المكلفة بالجالية الجزائرية بالخارج؛ وهذا نظرا للظروف الصعبة التي عرفتتها الجالية والفراغ الذي كان سائدا في كيفية الاتصال مع الجالية.

أما الأهداف من هذا الهيكل الحكومي فهي:

- 1 - الإستماع إلى الجالية،
- 2 - تجنيد الطاقات الموجودة هناك،
- 3 - إدماج الجالية في التنمية الوطنية بالقدرات المكتسبة هناك.

وبعد إعلان التعديل الحكومي قمنا بمبادرات؛ أولها اللقاء مع النواب، ثم النواب الممثلين للجالية في الوزارة للاستماع لهم ولتنظيم برنامج عمل مشترك، لحدّ الآن ليس هناك ممثل عن الجالية في مجلس الأمة، ولكن منذ تعيين السيد بن يونس من الجالية؛ فإن مجلس الأمة الآن ممثل في المؤسسة.

كما كانت هناك لقاءات بداية يوليو مع علماء من (MIT) وهي أكبر جامعة في العالم ومعروفة، بها علماء من شيكاغو، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا ومع أساتذة في الطب، في التكنولوجيا وهذا يعني تبادل الآراء.

لقد تزامن قرار تأسيس هذه الوزارة مع العطلة

ثمّ تبعكم في هذه المبادرة الإخوان في وزارة الصحة. للتبليغ، السيد الرئيس قام بكل الجهود المطلوبة من الدولة فيما يتعلّق بالمواقف والمبادئ وهذا ليس غريبا علينا من طرف مجلس الأمة، الذي يوجد به رجال ونساء أول نوفمبر، أبناء الشهداء والمجاهدين، فهو غرفة محترمة، كونكم تمثلون الشعب الجزائري، ما قامت به الدولة في الثلاثة أسابيع الأخيرة هو قرار حكيم اتخذ من طرف فخامة رئيس الجمهورية يخص فتح جسر جوي إنساني تضامني مع فلسطين، مع غزة.

وفي هذا الصدد قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج بتنظيم هذا الجسر الجوي وإيصال المعلومات للشعب الجزائري، وما قامت به الدولة في هذه الأيام هو:

- شحن ست طائرات من الحجم الكبير بفضل جهودات الجيش الوطني الشعبي ببوفاريك محملة ب:
- 12 طنا من المواد الغذائية؛
- 20 طنا من الأدوية؛
- 2000 كيس من الدم، وسيصل دم أعضاء مجلس الأمة غدا إن شاء الله إلى غزة؛
- فيما يتعلّق بوسائل النقل التي أرسلناها هي:
- حافلتان؛
- سيارتا إسعاف وشاحنة تبريد لنقل الدم؛
- 20 مولداً كهربائياً؛

وبتعليمه من السيد الرئيس بلغني إياها السيد الوزير الأول، تم إرسال مركبات وآلات صغيرة لإزالة آثار الدمار في غزة، وأبعد من هذا يوجد الآن في مستشفى الشفاء بغزة طاقم طبي جزائري، كان أول طاقم مع الإخوان الفلسطينيين ثمّ تبعه الأردنيون والآن المصريون، وقد تابعت على الشاشة تدخل رئيس البعثة هناك.

أما في المستقبل القريب - إن شاء الله - بلّغنا من غزة عن رغبة تحويل بعض العائلات إلى الجزائر حيث توجد جالية جزائرية معتبرة هناك وبالخصوص نساء متزوجات مع فلسطينيين، هناك جزائرية من مدينة بريكة وزوجها شرطي من ضحايا القصف الهجمي للصهاينة وهي أم لستة أولاد قمنا بنقلها إلى

ثمّ انتقلنا إلى أبو ظبي، البحرين ومرسيليا لمدة يومين أو ثلاثة، لأن الجالية الموجودة في جنوب فرنسا تحتل المرتبة الثانية بعد الجالية الموجودة بضواحي باريس.

ثمّ من أجل قضية نبش القبور في شمال فرنسا (Notre Dame de Laurock) تنقلنا إلى هناك وفيما بعد نظمنا لقاء لمدة ثلاثة أيام مع جمعية المهارات الجزائرية والتي يتواجد رئيسها في كندا للدراسة حالة الجالية والإمكانيات المتاحة لهذه الجالية كي تشارك في تنمية البلاد.

وآخر لقاء كان قبل أربعة أيام تقريبا مع جمعية في فرنسا (REGE) وهي شبكة لخريجي المدارس الكبرى والجامعات، فالتقينا بـ 400 خريج لنسطر معا برنامج عمل للمستقبل، هذا هو ما قامت به الحكومة بصفة عامة لحد الآن، كان هناك فراغ، لأنّ تعليمات السيد رئيس الجمهورية واضحة كل الوضوح:

1 - الإتصال بهم،

2 - الإستماع إلى مشاكلهم،

وما لاحظته أنا شخصا في كل هذه اللقاءات من أبو ظبي إلى كندا ومن باريس إلى مرسيليا، إلى شمال فرنسا هي أن كل الجزائريين المتواجدين بهذه الدول يتصفون بحب الوطن وبالإرادة القوية.

ما قامت به الجزائر في العشر سنوات الأخيرة وكلّم واعون بأنّ هناك الكثير من غادر البلاد في سنوات الإرهاب وهم موجودون هناك، ويجب أن نتعرف على الجامعيين الموجودين هناك، فمن ليس له مستوى الليسانس أو الدكتوراه هناك فله على الأقل مستوى بكالوريا وهذا يعني أنّهم كلّهم من منتج المدرسة الجزائرية، وكلّم نوا جنسية مزدوجة مولودون هناك في فرنسا ولكن الأغلبية الساحقة هم منتج المدرسة الجزائرية أو الجامعة الجزائرية، ويحتلون مناصب عليا.

في آخر لقاء كان موجودا معنا محافظ الجمهورية الفرنسية الذي هو من أصل جزائري ومن الأقلية التي درست في فرنسا، ولمسنا لديهم حبهم للوطن وإرادتهم في المشاركة فيما قامت به الدولة خلال السنوات الأخيرة، وقد قدّمنا تقريرا يسمح لهم

الصيفية، فنظمنا استقبال الإخوان والأخوات من الجالية خلال العطلة الصيفية، وهذا من خلال 25 فضاء في كل ميناء، في كل مطار وعلى كل الحدود: الطارف، سوق أهراس، تبسة وواد سوف، وكان هناك طاقم من الشباب والشابات الجامعيين وكذا المواطنين، وتسهيل الإجراءات الخاصة بمن يأتون بسياراتهم، وكذا العائلات التي تصطحب أطفالا، وهذا كان له صدى جد إيجابي في أوساط الجالية الجزائرية؛ إذ لأول مرة دخل 800 ألف شخص البلاد هذه السنة وتكفلت بهم الدولة عن طريق هذه الوزارة الجديدة.

ثمّ تنقلنا إلى الخارج، وكان ذلك في شهر رمضان المعظم وأول نقطة كانت بالمسجد الكبير في باريس والذي يعاني حاليا مشكلا، وهنا أتكلّم عن فرنسا فأعطيكم العدد الإجمالي: 07 ملايين جزائري في الخارج من اليابان إلى أستراليا؛ ولكن الأغلبية توجد في فرنسا، وتشكل جاليتنا 04 ملايين شخص في هذا البلد، هنا نحن فضلنا أن نؤدي صلاة الجمعة في المسجد الكبير لأن هناك محاولات لدولة أخرى أن يدخل مواطنوها للمسجد بصفة غير مباشرة.

كان لنا اتصال مع الجالية بفضل مجهودات القنصل العام السيد مزيان فكان لنا لقاء مع 400 جمعية موجودة في ضواحي باريس وزرنا المدرسة الدولية للجزائر الموجودة في باريس، وكذلك الشيء الجد مهم هو الجيل الأول من المتقاعدين الموجودين هناك، أولئك الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وحقوقهم مهضومة، وأعطيكم مثلا بسيطا جدا يتعلّق بقدماء الحرب في فرنسا، فراتب الفرنسيين أو المنحة لحد الآن وصلت إلى 600 أورو بينما منحة الجزائريين والسينيغاليين وصلت إلى 60 أورو، هذا يعني أنّهم موجودون هناك وكأنهم في سجن مفتوح.

ثمّ انتقلنا إلى كندا مع السيد الرئيس عندما شاركنا في قمة الدول الفرونكوفونية، وفي كندا كان اللقاء مع 300 شخص، وكان المستوى العلمي عاليا جدا، فهناك 70 ألف جزائري مقيم في كندا، أساتذة في الطب، أساتذة الاقتصاد في الجامعة، محامون، مقاولون، يعني كلّهم في أعلى المستويات.

يتعلق بكل الجمعيات ولدينا الآن جدول للجمعيات التي كانت تعمل معنا منذ عشر سنوات ونحن بصدد ضبطها اليوم.
هذا ما كان بودي تقديمه لأول مرة – السيد الرئيس – أشكركم جزيل الشكر على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، شكرا على الكلمات الطيبة التي تفضلتم بها تجاه المجلس وتجاه أعضائه، أقول لكم بأن ما قام به أعضاء المجلس ما هو إلا جزء يسير مما يجب أن يقدم لشعب عظيم كالشعب الفلسطيني.
الآن، أسأل السيد بوجمعة صويلح هل يريد أخذ الكلمة؟ فليفضل.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس.
بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا للسيد الوزير على رده وعلى الاستفاضة في الرد، وأنا بدوري دائما – في إطار التعاون والتكامل – أقول بعض الكلمات وهي أن الجالية الجزائرية في الخارج مشهود لها بأنها متواجدة دائما وأنها على أهبة واستعداد أن تتفاعل مع المرجعية الأصلية وهي البلد الأصل، وأن الهوية التي تمزقها بين بلد الاستضافة وبلد الأصل في الإدماج وعدمه قائمة، وأشير السيد الوزير أن المؤسس الدستوري منح لمجلس الأمة هذه الصفة وهي أن لجنة الشؤون الخارجية تتركب من التعاون الدولي وأيضا الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج، هذا التمثيل هو تمثيل عضوي هيكلي لا يرتبط بالجانب الشكلي الشخصي فمنذ نشأة مجلس الأمة والجالية في قلوبنا نتعاون ونتفاعل بقدر الإمكان معها.

يبقى من الانشغالات الأساسية التي مازالت مطروحة، وأنتم مشكورون السيد الوزير في كون أن المهمة جد صعبة وأيضا معقدة، والفترة ذاتها ما تزال وجيزة، لكن الإصغاء والتجند والتحسيس قائم وموجود، وإن كان الإطار القانوني للتمثيل القنصلي مطروحا بشكل أساسي للجالية، وكذا القضايا

بالمشاركة في المشاريع العملاقة سواء كان الأمر يتعلق بالطريق السيار أو السدود أو الإسكان أو الجامعات، فبدلا من أن نطلب من الأجانب القدوم كخبراء أو كمستشارين أو كمسيرين نطلب ذلك من الجزائريين وهم مستعدون الاستعداد التام والمطلق والكامل والشامل للمشاركة كجزائريين ونحن لنا فيهم الثقة الكاملة، هذه بصفة عامة الأعمال التي قمنا بها في فترة قصيرة جدا ولكنها غنية وثرية.

أما فيما يخص الجمعيات والودادية، فهذه الأخيرة كلنا يعلم بأنها امتداد لاتحادية فرنسا أثناء الثورة التحريرية وكانت منظمة جماهيرية للحزب الواحد، ومنذ سنة 1989 إلى اليوم نحن نعلم حقيقة الأوضاع ليس بالنسبة للجالية فحسب، بل حتى هنا عندنا، فالعدد القليل من الأحزاب الموجودة حاليا كلها نابعة من الحزب الواحد، نفس الشيء فيما يخص الحركة الجمعوية، فبعد سنة 1989 لم تحل الجالية ولكن حدث تغيير في القانون الخاص بها، الآن هناك جمعية الجزائريين الموجودين في فرنسا وهناك المئات من الجمعيات، هناك حقوقيون، مهندسون، أطباء، وهناك جمعيات خيرية كثيرة جدا كانت لنا معها تجربة بعد فيضانات باب الواد وبعد زلزال بومرداس والعاصمة، فشاركت بصفة فعالة في التبرعات والمساعدات في كل ما وقع في البلاد، لهذا أنا في أول لقاء لما تنقلت إلى باريس مع السيد مزيان الشريف، طلبت منه تواجد مسيري أو منظمي أو قادة وداوية الجالية فكان لنا ذلك؛ الآن حولوا نظامهم من نظام وداوية إلى نظام جمعية، طبعا هذا حسب قانون فرنسا لسنة 1901 ولكن الجمعيات كانت موجودة ومندمجة لأن هناك حساسيات سياسية، إذ هناك بعض الجمعيات التي تبدو لي ذات منهج سياسي معروف، وهذا معروف! ولكن نحن لا نفرق بين الجزائريين سواء أكانوا ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك فهذا لا يهمني، المهم أنه جزائري وموجود ضمن الجالية ولديه رغبة في المساهمة والاندماج في البرنامج التنموي للبلاد فمرحبا به.

لهذا قمنا كذلك بعملية الإحصاء لتكون لدينا قائمة دقيقة، بالتنسيق مع وزارة الخارجية – طبعا – فيما

السادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المبجلون،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام المحترمون،
السيدات والسادة الحضور.
سؤال شفوي موجه إلى معالي السيد وزير الشباب
والرياضة.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68
و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في
08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات
الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا هذا نصه:
سيدي الوزير،

رغم أن الحكومة قد خصصت مبالغ مالية للقطاع
سواء تعلق الأمر بالتجهيزات أو بالإعانات المالية
الموجهة للجمعيات والنوادي الرياضية على مستوى
القطر، إلا أنه يبدو - السيد الوزير - بالمقابل أن نتائج
الرياضة لهذه الفرق والنوادي الجزائرية تراجع وربما
لم يحقق الهدف والآمال لكل الجزائريين.

السؤال معالي الوزير إذا أمكن، ما هي الأسباب
التي حالت دون تحقيق هذه النتائج المرجوة من طرف
الجميع؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كمال بوناح، الكلمة
الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن
الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
أيتها السيدات أيها السادة أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى
أعضاء هذا المجلس الموقر على اهتمامه بقطاع
الشباب والرياضة في بلادنا وعلى الانشغال الذي
طرح على لسان السيد المحترم كمال بوناح وهو
بالفعل انشغال الساعة.

الخاصة بالجانب الوثائقي للزواج المختلط والتجمع
العائلي والبروتوكولات القضائية وأيضا العلاقات
الثنائية بين بلد الاستضافة والبلد المرجعي.

وهذا ما يدعني أرجع دائماً لبداية سؤالتي، أن الجهد
يتطلب تكاملاً بين العمل التشريعي والعمل الحكومي
بالدائرة الوزارية للشؤون الخارجية وأيضا دائرة
التضامن والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج.

الاتساع والاستفاضة في الموضوع تطلبنا من
أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أصالة عن نفسي
ونياحة عن زملائي، أننا وددنا أن تنظم جلسة استماع
لمزيد من الفهم والتنوير ومزيد من الاطلاع، وقد قمنا
بمراسلة في الموضوع بتاريخ 14 جويلية 2008
بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال وعيد الشباب،
ونحن مازلنا ننتظر جلسة الاستماع وشكراً.

السيد الرئيس: هذا سؤال آخر! الكلمة لك السيد
الوزير.

السيد الوزير: شكراً للسيد المحترم بوجمعة، أنا
على استعداد تام في أي وقت ممكن للحضور إلى
اللجنة أو إلى خارجها لتقديم البرنامج المسطر، فأنا
لم أتطرق إلى تفاصيله، لدينا برنامج يحتوي على
85 نقطة وهو البرنامج الذي قمنا بتسطيره الآن، وأنا
مستعد للحضور في أي وقت ومع كل الأصدقاء
والزملاء الموجودون هنا، شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً.

بطبيعة الحال، فأتنا أن نرحب بك في مجلس الأمة
باعتبار أنك زرت لأول مرة كوزير للتضامن، ولكن
لكثرة رؤيتنا لك نعتبرك دائماً واحداً من أبناء هذه
الدار، فأهلاً وسهلاً بك السيد الوزير.

الآن ننقل إلى قطاع الشباب والرياضة والكلمة
للسيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة، نياحة عن زميله
السيد بلعباس بلعباس.

السيد كمال بوناح: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،

وكل هذا قد أدى إلى الوضع الحالي المتأزم للرياضة الجزائرية التي تعرف فعلا عجزا في الميدان التقني، الممارسة، التأطير، اكتشاف المواهب وتكوينها، المناهج، التسيير، الروح الرياضية وكذا نتائج سلبية بالرغم مما تقدمه الدولة والجماعات المحلية من مساعدات معتبرة للحركة الرياضية خاصة منذ بداية العشرية الحالية في إطار برنامج رئيس الجمهورية.

ولقد أدى هذا الوضع بوزارة الشباب والرياضة إلى: أولاً، فتح حوار واسع مع المتعاملين المعنيين حول ما يمكن العمل به من أجل القضاء على الأزمة التي تتخبط فيها الرياضة الوطنية.

وانطلاقاً من الأفكار والاقتراحات وكذا التقييم الموضوعي الذي قمنا به جماعياً، أقول جماعياً، وانطلاقاً كذلك من توجيهات رئيس الجمهورية، باشرنا في إعداد مشروع متكامل يرمي إلى النهوض بالرياضة الوطنية والذي يتطلب عملاً منسقاً متواصلًا وجماعياً في مختلف أجزاء الحقل الرياضي، وهذا ما قد تعمل الحكومة جاهدة للوصول إليه لأن قضية الرياضة في بلادنا على غرار البلدان الأخرى قضية المجتمع برمتها وخاصة المؤسسات المعنية من الأسرة والجماعات المحلية ومصالح الدولة إلى الحركة الرياضية والمدرسة والجامعة كما ينص عليه القانون.

وقد شرعنا في اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي إلى كل ما يعيق النهوض بالرياضة الوطنية، وقد تكون لدي فرصة في الأيام القليلة القادمة إن شاء الله للتطرق بالتفصيل إلى محتوى هذه التدابير أمام اللجنة المعنية لهذا المجلس الموقر التي أشكرها مسبقاً على الدعوة.

شكراً جزيلاً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد بوناح هل يريد التعقيب؟ فليفضل.

السيد كمال بوناح: شكراً السيد الرئيس. تعقيبى هو أنني أشكر معالي الوزير على هذا

وقبل أن أجيب ينبغي التأكيد على أن رئيس الجمهورية لم ينس في برنامجه هذا القطاع سواء في برنامج 1999 أو برنامج 2004 هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وامتداداً لهذا البرنامج فإن الحكومة لم تجهل أبداً هذا القطاع في برنامجها الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 28 جوان 2007، كما قد أدرجت أيضاً هذا القطاع في مخطط نشاطها الذي تم عرضه مؤخراً على البرلمان وفقاً لأحكام الدستور.

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بماهية أسباب تراجع الرياضة في الجزائر، فيمكن القول إن أسباب تراجع الرياضة في الجزائر عديدة ويصعب الحديث عنها بدقة في دقائق محدودة، ولكن الشيء الواجب التأكيد عليه مرة أخرى كما تفضل الأخ عضو مجلس الأمة هو أن الدولة لم تتخل أبداً عن واجباتها نحو الرياضة والرياضيين سواء تعلق الأمر بالتجهيز أو بالموارد الخاصة بالتسيير وبالتالي لا بد من أن نعترف بأن الإشكال يتعلق بالجانب الهيكلي، بحيث إن تنظيم القطاع وإدارته تعرض منذ زمن طويل ولأسباب موضوعية إلى سلسلة من الانقطاعات التي أدت مع مرور الزمن إلى خلل هيكلي في التسيير والتخطيط والتنمية. فقبل سنة 1976 كانت الدولة هي التي تتكفل بكل شيء، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية سنة 1989 تضافرت جهود الدولة مع الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية العمومية لصالح الرياضة، وقد أدى هذا العمل الجماعي إلى نتائج معتبرة نسبياً، لكن ولأسباب سياسية توقف هذا المسار سنة 1989 من خلال انسحاب المؤسسات العمومية من تمويل الرياضة ما عدا مؤسسة سوناطراك التي واصلت تمويل فريق مولودية الجزائر.

ومنذ سنة 1990 دخلنا في مرحلة جديدة تميزت بخصوصية الرياضة من خلال إنشاء جمعيات، ثم جاءت الأزمة الوطنية وما خلفته من خسائر وتسبب وانزلاقات في التنظيم والتسيير، ولقد أثر كل هذا سلبيًا على المقومات الأساسية لتنمية الرياضة مثل التكوين، التخطيط، العمل الطويل المدى، التأطير، الطب الرياضي، البحث في العلوم الرياضية، الرياضة المدرسية، الرياضة الجوارية وما إلى ذلك من العوامل.

الشرح وكذلك على الدور والعمل الجبار والمنهجية والطريقة المتبعة من طرف الوزارة المعنية في معالجة هذا الموضوع، فهو موضوع لا يقل أهمية عن التربية ولا عن التعليم العالي ولا عن القطاعات الأخرى، لأنه يمس شريحة كبيرة من ناشئتنا ويمس رجال المستقبل ونحن لا نشك في أن العمل والمنهجية والأسلوب واستعمال الطرق العلمية في هذا القطاع ستأتي بثمارها إن شاء الله في المستقبل.

وفي آخر كلامي - معالي الوزير - أقول إن في الحقيقة لا بد من التوجه إلى النظر من جديد في طريقة التمويل والمتابعة والمنهجية، بإشراك كل المعنيين والذين لهم علاقة مباشرة بالقطاع وكذلك التوجه إلى الرياضة خاصة في النوادي والمدارس وتكوين النشء وتكوين الأجيال بالدرجة الأولى، شكرا، بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوناح؛ في الحقيقة هذا الكلام مساند وداعم لجهود الوزارة ولا أدري هل لدى السيد الوزير ما يضيفه؟

السيد الوزير: لا، وشكرا.

السيد الرئيس: إذن السيد الوزير يكتفي بهذه المعطيات وسوف يعود قريبا إلينا لإعطاء المزيد من التفاصيل عن القطاع الذي يشرف عليه، أشكركم جميعا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة العاشرة
بعد منتصف النهار**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 20 صفر 1430

الموافق 15 فيفري 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587